

هلع حوثي مع تزايد الغليان الشعبي ضد الفساد ونهب الرواتب



لقد تعهدنا بالأداء فقط على تشارك القرار والتخطيط والتنفيذ على مستوى القمة ولكن أيضا نقل السلطة وتفويضها للمحافظات والمديريات وفقا لأفضل الممارسات والمعايير ذات الصلة

فخامة الرئيس

الدكتور/ رنناد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

لإجراء ما وصفها « بالتغييرات الجذرية ». للحد من الفساد الرسمي. كما حذر زعيم المليشيات مما اسماها «مؤامرات الأعداء» لإثارة الفتن في الداخل تحت مختلف العناوين، في مؤشر على حجم المخاوف التي تعيشها جماعته من انتفاضة شعبية مرتقبة، جراء تردي الأوضاع المعيشية والخدمية في المحافظات الخاضعة لسيطرة الانقلاب.

تفاصيل ص 3

ومع سقوط شماعة الأعداء التي اتخذها الانقلابيون ذريعة لنهب رواتب الموظفين منذ أواخر العام ٢٠١٦، بد وللمرة الأولى، ارتفعت الأصوات المدنية والحقوقية بشكل علني في وجه المليشيات للمطالبة بصرف مرتبات الموظفين المدنيين التي تنهبها السلطات الحوثية عام بعد آخر. وحاول زعيم الانقلابيين، عبدالملك الحوثي، أمس السبت، امتصاص الغضب الشعبي بالحديث عن توجه

تعيش المليشيات الحوثية حالة من الهلع مع تزايد الغليان الشعبي والأصوات المنددة بالفساد واستمرار السطو على رواتب موظفي الدولة المدنيين منذ نحو سبع سنوات. وللمرة الأولى منذ سنوات، دعا موظفون حكوميون وسياسيون وناشطون حقوقيون في مناطق نفوذ المليشيات للإضراب الشامل، احتجاجا على تفاقم حدة الضائقة المعيشية والاستمرار في عدم صرف المرتبات المنقطعة منذ أكثر من ثماني سنوات.



ملفات ثقيلة ومصفوفة إصلاحات حقيقية يتصدرها التنفيذ الصارم لبنود اتفاقية الدعم السعودي للموازنة العامة

الحكومة أمام تحدٍ حقيقي



إيجاز خاص

بدأت قيادات الدولة بتنفيذ التوجيهات الرئاسية القاضية بالتواجد في مقرات أعمالهم، وذلك بعد عودة رئيس الوزراء، معين عبدالملك، أمس السبت، إلى العاصمة المؤقتة عدن. وسيكون على كافة القيادات العليا من الوزراء ونوابهم، ووكلاء الوزارات، ورؤساء المؤسسات والأجهزة التنفيذية، ملتزمون بالتواجد في مقرات أعمالهم خلال الفترة المحددة بالتعميم الرئاسي، بعد تولي مجلس القيادة الرئاسي، أواخر الأسبوع الماضي، باتخاذ مايلزم بحق المخالفين. وينتظر الحكومة، عدد من الملفات الثقيلة وعلى رأس ذلك « التنفيذ الصارم » لبنود اتفاقية الدعم السعودي للموازنة العامة وبيتها التنفيذية، والإصلاحات الاقتصادية، والمالية، والهيكلية لتحقيق الاستفادة المثلى من هذا الدعم في تخفيف المعاناة الإنسانية، واستقرار سعر العملة الوطنية، والشركاء الدوليين.

ترحب عربى وإقليمى بالانتهاى عملية تفريغ خزان صافر المتهاك بعد 18 يوما من العمل المتواصل

اليمن يتخلص من كابوس صافر



متابعات

قوبل إعلان الأمم المتحدة انتهاء عملية سحب النفط الخام من الناقل «صافر» في مياه البحر الأحمر، بترحيب عربى وإقليمى ودولى واسع، نظرا لحجم المخاطر التي شكلها الخزان المتهاك على مدار ٩ سنوات لليمن والدول المشاطئة للبحر الأحمر بشكل عام.

ورحبت المملكة العربية السعودية، بإعلان الأمم المتحدة حيال اكتمال سحب النفط الخام من الخزان العائم «صافر» والمقدر بـ(١/١٤) مليون برميل من النفط الخام، وذلك في بيان على لسان وزارة الخارجية، أمس السبت.

وأعربت الوزارة، عن تميمين المملكة لجهود الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وفريق العمل من الأمم المتحدة الذين عملوا على تسخير جميع الجهود لإنهاء مشكلة الخزان العائم «صافر».

وعبرت عن تقديرها للدعم المالي السخي من الدول المانحة على ما قدمته من منح مالية بحملة التبرعات لإنهاء تهديد الخزان العائم «صافر».. مشيرة إلى ان المملكة كانت من أوائل الدول المانحة بتقديم منح مالية عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال

الإسانية وذلك ضمن جهودها مع المجتمع الدولي لحل مشكلة الخزان العائم «صافر».

وقدمت وزارة الخارجية الشكر لقيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، على ما قدمه من دعم لتسهيل عملية الخطة التشغيلية حتى الانتهاء من تفريغ الخزان العائم «صافر» بنجاح واقتدار.

كما أعرب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، عن ترحيبه باكتمال خطة تفريغ النفط الخام من الناقل صافر إلى الناقل البديلة. وقال «إن نجاح خطة التفريغ يدل على تكاتف المجتمع الدولي للحفاظ على البيئة البحرية، وحرصها على عدم حدوث كارثة بيئية في المنطقة».

وأشاد بجهود فريق عمل الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، والدول المانحة لتمويل الدعم المالي اللازم لهذه العملية لحل مشكلة الخزان العائم «صافر».. مثنياً الدور الكبير لقيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن على جهودهم بتقديم الدعم اللازم طوال عملية تفريغ النفط الخام من الناقل.

في حين، قال المتحدث باسم خدمة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي بيتر ستانو في بيان «إن النقل الناجح لما يقدر بنحو ١٨٤ مليون برميل من النفط الخام الخفيف يعد أمراً أساسياً لتجنب كارثة بيئية

وشبكة في اليمن والبحر الأحمر.. مضيفاً أن العملية الناجحة هي شهادة مرحب بها لإمكانية التعاون بين أطراف النزاع بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومع شركاء اليمن الدوليين.

وأوضح، أن الاتحاد الأوروبي قدم ٣ ملايين يورو لدعم الخطة التي تنسقها الأمم المتحدة لمواجهة التهديد البيئي الذي تشكله الناقل في البحر الأحمر.

بدورها، أشادت سلطنة عُمان في بيان لوزارة الخارجية نقلته وكالة الأنباء العمانية اليوم، بجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتعاون الأطراف اليمنية لتجنب حدوث كارثة بيئية.

فيما ثمنت وزارة الخارجية الأردنية جهود الأمم المتحدة والدول المانحة في حشد الدعم المالي اللازم لإنجاز هذه العملية، التي جنب البحر الأحمر كارثة بيئية، والدعم الذي قدمته السلطات اليمنية لتسهيل إنجازها. كما أعربت وزارة الخارجية القطرية في بيان لها اليوم، عن تقدير دولة قطر لجهود الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين في معالجة واحدة من أكثر القضايا البيئية الملحة بمنع تسرب النفط من الخزان في مياه البحر الأحمر.. مؤكدة استعدادها الكامل لمساندة كافة الجهود الدولية الرامية لبناء مستقبل أكثر أماناً واستدامة للجميع.

الحوثية الانقلابية والقلق المتزايد من القامنين على حماية البيئة البحرية من رفض الميليشيات بصيانة الخزان الذي كان بمثابة قبلة موقوتة تمتد مخاطره على نحو ٢٧٥ ميل بحري من منطقة ميدي شمالاً إلى ميون جنوباً واثاره الكارثية على القطاع السمكي والزراعي والتنوع البيولوجي للجزر الواقعة في البحر الأحمر».

وأشاد وزير النقل، عن تقدير الحكومة ووزارة النقل والوزارات المختصة، الجهود التي تكثفت بالنجاح وبحسب خطة محكمة استغرقت ١٨ يوماً بدأت من نهاية يوليو الماضي بذلت فيها جهود ١٤٥ من المختصين والفنيين والشرفيين خلال ٣٥٠ ساعة.. مؤكداً أن الحكومة اليمنية كانت على ثقة من نجاح هذا العمل ولم تتردد في تقديم كل التسهيلات المساندة لتنفيذ الخطة الأمامية.

كما أشاد وزير النقل، بجهود اللجنة الوطنية لمواجهة آثار خزان صافر المحتملة التي عقدت عشرين اجتماعاً لمناقشة الخطط وتدريب المختصين والتنسيق مع الجهات الدولية لتعزيز التعاون المشترك لفضاء المخاطر المحتملة من السفينة المتهاك صافر وتجنب الشعب اليمني معاناة أخرى تضاف إلى ما يعانيه من كارثة الحرب التي أشعلتها الميليشيات الحوثية الانقلابية.

من جانبه نوه رئيس البرلمان العربي عادي العسومي، بما قدمته المملكة العربية السعودية التي سارعت عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من منح مالية للمساهمة في حل مشكلة الخزان العائم «صافر».. مثنياً الدعم غير المحدود الذي قدمه تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الأمم المتحدة لإتمام هذه العملية وفق الخطة الموضوعية.

وأشاد رئيس البرلمان العربي، بجميع الجهود التي بذلت لإنجاح هذه العملية بشكل آمن وتجنب وقوع كارثة إنسانية وبيئية كبيرة في البحر الأحمر، فضلاً عن الدعم المالي المقدم من عدد من الدول المانحة لإنهاء هذا الخطر.

وكان وزير النقل اليمني، عبدالسلام حميد، قد قال، أمس السبت، إن الأمم المتحدة حققت بعد استكمال تفريغ خزان صافر، إنجازاً كبيراً لحماية المياه الإقليمية اليمنية وذلك بجهود مشتركة مع الحكومة اليمنية ومؤسساتها المختصة.

وأضاف وزير النقل في تصريح نقلته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية، «بتفريغ صافر خلصت البلد والدول المشاطئة للبحر الأحمر من كابوس ظل يورق الشعب اليمني والإقليم والعالم».. مبيناً بأنه على مدار ٩ سنوات من رفض وتعنت الميليشيات

تسوية أوضاع أكثر من 75 ألف ضابط وصف وفرد من منتسبي الداخلية



ترأس وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حدان، السبت، بالعاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً للمجلس الأعلى للشرطة، لمناقشة القضايا المستجدة أمام المجلس للعام الجاري ٢٠٢٣ م، وعدد من المواضيع المدرجة بجدول أعمال المجلس.

وثن وزير الداخلية وأعضاء المجلس، توجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي للحكومة بالالتزام بانتظام مرتبات الأمن والجيش وموظفي الدولة.

كما أقر المجلس، ترقية وتسوية أوضاع أكثر من (٣٢٨٧ ضابطاً) وأكثر من (٧٢٠٠٠) صف ضابط وفرد من منتسبي الوزارة في جميع محافظات الجمهورية في الداخل والخارج باستثناء من تورطوا في أعمال إرهابية مع الميليشيات الانقلابية.

كما أقر المجلس ترقية وتسوية أوضاع المترفين بقرارات وزارية سابقة والاستمرار في انتظام ترقيةاتهم الدورية.

واستعرض المجلس بحضور أعضائه القرارات والتوصيات الواردة بالمحضر السابق خلال اجتماعات المجلس المنعقدة في العام ٢٠٢٣ م ومستوى تنفيذها، بالإضافة إلى القضايا المحالة للمجلس.

مخطط حوثي لتغيير التركيبة السكانية في مديريات حزام صنعاء

قال وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني «إن عمليات السلب والنهب المنظم لأراضي ومزارع المواطنين في مديريات حزام صنعاء، من قبل ميليشيات الحوثي الإرهابية، يندرج ضمن مخططاتها لتغيير التركيبة السكانية، عبر تهجير وتشريد أبناء تلك المناطق، وتوطين عناصرها المؤلفة القادمة من محافظة صعده».

وأوضح ان عناصر مليشيا الحوثي تحاول السيطرة على قرابة ٧٠ ألف لبنه، في عزلة بني جرموز بمديرية بني الحارث شمال العاصمة صنعاء، بمزاعم ملكيتها لجمعية سكنية، وهو ما رفضه أبناء المنطقة.

وأشار الإرياني إلى ان مليشيا الحوثي الإرهابية نفذت منذ انقلابها حملات منظملة للسيطرة على أراضي المواطنين في ضواحي العاصمة صنعاء في إحياء (الروضة، عصر، جدر، محيط مطار صنعاء الدولي) ومديريات (همدان، صرف، بني مطر، بني حشيش، بني الحارث)، تحت مزاعم أراضي الدولة وملكية الأوقاف وأماكن الأئمة، ووظفت محاكم وقضاة تابعين لها لشرعنة هذه الممارسات الإجرامية.

وجدد التحذير من مساعي مليشيا الحوثي الإرهابية لإحداث تغيير ديموغرافي في العاصمة صنعاء التي ظلت حاضنة لجميع مكونات وطوائف المجتمع، وإنشاء حزام طائفي يعتق بإفكارها الطائفية المستوردة من إيران ويدين لها بالولاء، ومخاطر ذلك على النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي وقيم التعايش والتنوع والتعدد بين اليمنيين.



غليان شعبي ضد سياسة التجويع والافقار التي تمارسها الميليشيات الحوثية وخصوصا بعد استعادتها إيرادات ميناء الحديدة وزوال مبررات النهب تحت لافتة دعم المجهود الحربي نظرا لتوقف المعارك

سقوط شماعة الأعذار

تواجه الميليشيات الحوثية، حالة غليان شعبي رافضة لاستمرار سياسة التجويع والافقار، وخصوصا بعد سقوط شماعة الأعذار التي اتخذها الانقلابيون ذريعة لنهب رواتب الموظفين منذ أواخر العام 2016.

إيجاز تقرير خاص



لبند المرتبات.

وقال «لم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد حاولت مليشيا الحوثي وقف صرف مرتبات موظفي الدولة في المناطق المحررة وشنت هجمات إرهابية على السفن والناقلات النفطية في موانئ محافظة «حزموت، وشبوة» بهدف وقف تصدير النفط، ومنعت بيع الغاز المحلي القادم من محافظة مأرب للمناطق الخاضعة بالقوة لسيطرتها، وضاعفت أسعار الرسوم الضريبية والجمركية ومنعت حركة البضائع والناقلات في المنافذ بين المناطق المحررة ومناطق سيطرتها، بهدف إجبار التجار على وقف الاستيراد من ميناء عدن».

وطالب الإيراني المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمبعوثين الأممي والأمريكي بممارسة ضغط حقيقي على مليشيا الحوثي لوقف نهجها المنظم لإيرادات الدولة وسياسات التجويع والافقار الممنهج بحق المواطنين، والعمل على تخصيصها لصرف مرتبات الموظفين بانتظام وفق قاعدة بيانات الخدمة المدنية للعام 2014، بدلا من توجيهها لصالح ثراء قياداتها وما يسمى «المجهود الحربي».

يناير 2020 انقساما تقديريا بمنعها تداول العملة النقدية الصادرة عن المركز الرئيسي للبنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، مما أدى إلى تعطيل مسار صرف المرتبات، بعد أن استمر صرفها بانتظام لعام كامل. ولغت الأرياني إلى أن مليشيا الحوثي صعقت منذ الهدنة الأممية 2022 عمليات النهب المنظم للإيرادات العامة، والإيرادات الضريبية والجمركية للمشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة، وقامت ببيع النفط والغاز الإيراني «المجاني» في الأسواق المحلية بأسعار مضاعفة، وضاعفت جبايتها غير القانونية على القطاع الخاص، وقطعت الاتصالات، حيث تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات التي نهبتها خلال الأعوام 2022-2023 من قطاع الاتصالات، تبلغ (اربعة ترليون و٦٢٠ مليار ريال)، وهي ثلاثة أضعاف إيرادات الدولة في العام 2014 والبالغة (٢٣٩ مليار ريال) خصص منها ٩٢٧ مليار ريال

مدني في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي، بما في ذلك القطاع الصحي، والقضاء، و٥٠ بالمائة من موظفي التعليم العالي والجامعات، والقطاع المدني في محافظة الحديدة، والمتقاعدين المدنيين، إلا أن مليشيا الحوثي فرضت في

وللمرة الأولى، ارتفعت الأصوات المدنية والحقوقية بشكل علني في وجه الميليشيات للمطالبة بصرف مرتبات الموظفين المدنيين التي تنهبها السلطات الحوثية عام بعد آخر.

وبعد الموقف الشجاع الذي رفعه المعلمون في وجه الميليشيات ورفضهم أداء مهامهم هذا العام إذا لم يتم صرف مرتباتهم، بدأت عدد من الدوائر الحكومية تنضم للحملة الشعبية المطالبة بوقف عملية نهب حقوقها تحت مبررات واهية.

ومنذ سريان الهدنة الأممية واستعادة ميناء الحديدة لنشاطه الملاحي بشكل كامل، فقدت الميليشيات الحوثية شماعة الأعذار الواهية التي كانت تذرع بها لاستمرار عملية نهب الرواتب، وهو ما جعل الأصوات المدنية ترفع صوتها بشكل جوهري في وجه الظلم.

الحملة الحوثية قوبلت بسخرية من الحكومة المعترف بها دوليا، والتي اتهمت على لسان وزير الإعلام معمر الأرياني، الميليشيات بـ «محاولة الهاء الرأي العام بالحملات الإلكترونية والإكاذيب حول ملف المرتبات»، للتغطية على حقيقة أن انقلابها الغاشم على الدولة هو ما أدى إلى وقف صرفها، وأنها مسؤولة مسؤولية كاملة عن إجهاد كل الحلول والمبادرات لإعادة انتظام صرفها».

الإيراني قال في تصريحات، أمس السبت، إن الحكومة «التزمت بدفع رواتب كافة موظفي الدولة، مقابل توريد مليشيا الحوثي إيرادات ميناء الحديدة لحساب خاص في البنك المركزي بالمحافظة، تنفيذاً لاتفاق السويد الموقع بين الحكومة والمليشيات في ١٣ ديسمبر عام 2018، ووفق الآلية التي وضعها مكتب المبعوث الأممي السابق حينها، ولولا إجهاد الحوثيين لهذه الخطوة بنهب تلك الإيرادات، لكانت المرتبات تصرف بانتظام منذ ذلك التاريخ».

وأشار الأرياني إلى أن الحكومة قامت من طرف واحد في العام 2019، بدفع رواتب ما يزيد عن ١٢٠ الف موظف ومتقاعد

وقالت مصادر خاصة لـ «إيجاز»، إن الإيرادات الشهرية التي تحصل عليها الميليشيات الحوثية من ميناء الحديدة فقط تصل إلى نحو ٢٠ مليار ريال، خلافاً الأخرى من بيع النفط والغاز الإيراني المجاني.

وأشارت المصادر، إلى أنه بمقدور الميليشيات الحوثية صرف مرتبات الموظفين المدنيين في مناطق سيطرتها بشكل منتظم، وخصوصا وأن تلك المناطق بحاجة إلى ميزانية رواتب شهرية لن تتجاوز ٣٠ مليار ريال، وليس ٨٠ مليار ريال كما يزعم الانقلابيون.

ويبدو أن الرأي العام في مناطق الانقلابيين على دراية كاملة بما يجري، وخلافاً للسلط الشعبي والحملات الإلكترونية، انضم البرلمان الغير معترف به دوليا للمطالبة بصرف رواتب الموظفين، في موقف شرفي، نظرا لعدم امتلاكه أي سلطة على الميليشيات.

وطالب البرلمان، حكومة الانقلابيين الالتزام بتقديم الموازنات والحسابات الختامية في المواعيد الدستورية المحددة، وبحث كافة السبل الممكنة لصرف المرتبات وتحسين الخدمات، نظرا لنهب الإيرادات ونهبها لإثراء القيادات الحوثية فقط.

وحاول رئيس حكومة الانقلاب الغير معترف بها، تسويق الأكاذيب ذاتها، وبدلا من شماعة الحرب والحصار، لجأ الرجل هذه المرة للحديث عن ما أسماها بـ «تداعيات الحرب والحصار وتداعيات استمرار إغلاق الموانئ».

وبدلا من رضوخها للمطالب المشروعة والتزامها بالكف عن إلحاق الأذى بمئات الآلاف من الموظفين المدنيين وتجويع أسرهم، واصلت الميليشيات سقوطها الأخلاقي وقامت باختلاق مبررات جديدة لكنها واهية هذه المرة. دفعت الميليشيات الحوثية، الخسيس الماضي، خلاياها الإلكترونية لإطلاق حملة مضادة للحملة الشعبية والحقوقية المساندة للموظفين، وزعمت أن عملية نقل البنك المركزي اليمني إلى عدن هي السبب في توقف الراتب.

المعلمون.. الشريحة المنهوبة مرتين

صندوق دعم المعلم، وقامت بتخصيص موارد ثابتة له من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. كان الهدف من إنشاء الصندوق، التزام الميليشيات بصرف مبلغ ٣٠ ألف ريال يمني شهريا لكل معلم تحت مسمى «حافز شهري»، لكن هذا المبلغ الضئيل تم السطو عليه كما تم السطو على الراتب الأساسي، وزارة التربية في صنعاء التي يقودها شقيق زعيم الانقلابيين، تحاول بشتى الوسائل نهب الحافز، وتقول إن إيرادات الصندوق السنوية، تبلغ ٧ مليارات ريال فقط، زاعمة أن هذا المبلغ لا يغطي ما نسبته واحد بالمائة فقط من الاحتياجات التعليمية، وأن إجمالي حافز المعلمين في المدارس يبلغ ٨١ مليار ريال سنويا.

ضاعفت الميليشيات منذ أواخر العام الماضي، من عملية النهب تحت مسمى دعم صندوق المعلم، وحصلت على مساعدات وتبرعات ومخصصات حكومية فضلا عن بالمائة من ضرائب القات و بالمائة من الرسوم الجمركية للسلع والبضائع و بالمائة من قيمة التذاكر البرية والجوية والبحرية الداخلية والخارجية و بالمائة من قيمة عرائس السجائر. كما يحصل الصندوق على إيرادات عبارة عن ١ بالمائة من قيمة فواتير الاتصالات و٥ بالمائة من قيمة الرسوم المدرسية السنوية في مدارس صنعاء، وريال واحد من قيمة المتر البترول والديزل والغاز المحلي أو المستورد.

رغم كل هذه الأبواب الإيرادية المتعددة والثابتة، إلا أن الميليشيات الحوثية تنهب الدعم الخاص بالمعلم، وتقوم باستغلال المبالغ لتمويل عملياتها الخاصة كما تقوم الميليشيات باستغلال إيرادات صندوق المعلم، دعم منشآت طائفية قامت باستحداثها في كافة مناطق سيطرتها تحت مسمى «مدارس شهيد القرآن» والتي تقوم بتدريس الطلاب مناهج خرافية قام بتأليف مؤسسة الميليشيات، حسين الحوثي.

لم تكف الميليشيات الحوثية بنهب رواتب المعلمين وإجبارهم على أداء مهامهم بالمجان على مدار السنوات الماضية، بل قامت فوق ذلك باستغلالهم والمتاجرة بمعاناتهم للاستحواذ على المزيد من الموارد.

ومارسست الميليشيات كافة وسائل التهريب النفسي ضد المعلمين الرافضين للظلم وسرقة الرواتب، وكانت تقوم بابتزازهم بالعمل بدون مقابل أو توجيه اتهامات لهم بالعمل لصالح التحالف والحكومة الشرعية.

ولجأت الميليشيات الحوثية إلى توظيف الآلاف من عناصرها عديمي الخبرة في قطاع التربية، وقامت بعملية إحلال بدلا عن المعلمين الأساسيين الذي رفضوا العمل مع الميليشيات أو غادروا مناطق سيطرتها.

وخلافا لنهب المرتبات الأساسية للمعلمين وفقا لكشوفات 2014، قامت الميليشيات بإنشاء ما أسمته «



خيمة تراثية يمنية في مهرجان اورينتاليس الثقافي بكندا



أكد سفير اليمن لدى كندا جمال السلال، على أهمية الإرث الحضاري والثقافي الغني المتنوع لليمن، والحرص على أهمية مشاركة اليمن المتميز في مثل المهرجانات الدولية لنقل الصورة الحقيقية عن بلادنا حضارة وانسانا وخاصة في مثل هذه الظروف الراهنة.

جاء ذلك، خلال زيارته الخيمة اليمنية المشاركة في مهرجان اورينتاليس الثقافي للعام ٢٠٢٣ في مدينة مونتريال الكندية بمشاركة دول عربية وأجنبية.

واستمع السفير السلال من المنسق العام مسؤول الخيمة اليمنية سحر البعداني، الى شرح حول ما تحتويه الخيمة اليمنية من معرض للصور، والأزياء اليمنية التقليدية والطي، والمجسمات، والقهوة، والحلويات المختلفة من المطبخ اليمني، والتي تعكس الإرث والتنوع الحضاري العريق لليمن.

وقدم ابناء الجالية اليمنية المشاركين في فعاليات الخيمة اليمنية، عدد من الفقرات التراثية، والفنون اليمنية والموسيقى والرقصات الشعبية، والتي نالت إعجاب الحضور من الزوار الكنديين والأجانب.

واشاد السفير السلال، بجهود القائمين على الخيمة ضمن مهرجان اورينتاليس لهذا العام. مؤكداً أنهم جميعاً سفراء لليمن من خلال حرصهم على نقل الصورة المشرفة عن بلادنا وحضارتها الثرية في هذا المهرجان.

دليل أممي جديد على تضاعف إيرادات الحوثيين

كشفت تقرير أممي حديث أن الواردات الغذائية عبر الموانئ الخاضعة لسيطرة المليشيات الحوثية خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٣ كانت أكثر منها في الموانئ الواقعة تحت نفوذ الحكومة المعترف بها دولياً بنحو أربعة أضعاف.

وقال برنامج الغذاء العالمي (WFP) في تقرير الأمن الغذائي في اليمن لشهر يوليو ٢٠٢٣، إن حجم الواردات الغذائية عبر موانئ الحديدة والصليف على البحر الأحمر والخاضعة لسيطرة الحوثيين بلغ ٢٠٣٨ طن متري خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٣، وفقاً لموقع «يمن فيوتشر».

بينما كان حجم الواردات الغذائية إلى موانئ عدن والمكلا والواقعة ضمن نفوذ الحكومة اليمنية المعترف بها، وخلال نفس الفترة، ٥٢٨ طن متري فقط.

ويحسب التقرير فإن الواردات الغذائية الواصلة عبر الموانئ الواقعة تحت سيطرة الحوثيين كانت أكثر من تلك التي دخلت إلى الموانئ الواقعة ضمن نفوذ الحكومة بنسبة ٣٨٦٪. خلال النصف الأول من العام الجاري.

وأشار إلى أن الواردات الغذائية إلى عموم موانئ البلاد في الستة الأشهر الأولى من هذا العام شهدت انخفاضاً طفيفاً مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠٢٢، إلا أن هذا الانخفاض كان في موانئ عدن والمكلا أكثر منه في موانئ الحديدة والصليف، حيث انخفض في الأولى بنسبة ٢٪ فقط، بينما في الثانية سجل انخفاضاً بنسبة ٨٪.



شباب اليمن وجهودهم الاستثنائية في ندوة أممية

تعقد الأمم المتحدة، بعد غد الثلاثاء، ندوة إلكترونية حول الشباب اليمني وجهود من أجل التغيير الإيجابي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقال صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في بلاغ صحفي على حسابه في منصة «إكس»، إنه سينظم بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ومركز إعلام الأمم المتحدة، يوم الثلاثاء ١٥ أغسطس الجاري، الثالثة عصراً (بتوقيت اليمن)، ندوة إلكترونية عبر تطبيق (Zoom) تحت عنوان «الإمكانات غير المحدودة للشباب اليمني».

وأضاف البلاغ أن الندوة تأتي في إطار الاحتفال باليوم العالمي للشباب، وسيتم فيها تسليط الضوء على الجهود الاستثنائية التي يقوم بها شباب اليمن، العاملون من أجل صناعة التغيير الإيجابي في المجتمع.

وأشار إلى أن الفعالية ستتضمن أيضاً قصص ملهمة لبعض القيادات الشابة في مجال التغيير المجتمعي، بالإضافة إلى ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لأفكارهم وجهودهم، من أجل تمكينهم من لعب دور فاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

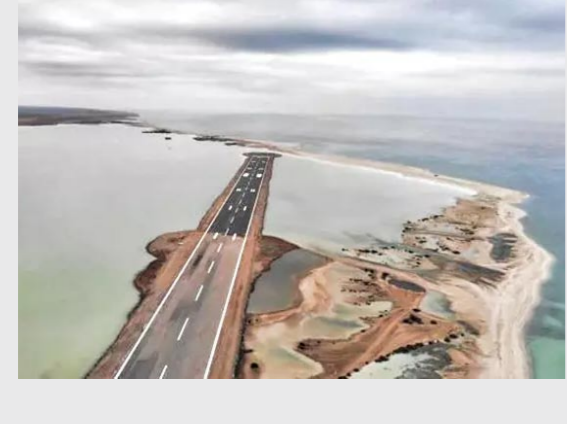


مطار المخا يحصل على الكود الدولي

اعلن مطار المخا، امس السبت، حصوله على الكود الدولي رسمياً، إضافة الى تصميم لممر ملاحى منه وإليه من منظمة الطيران المدني العالمية «إيكابو».

ونقلت وكالة «٢ ديسمبر» الاخبارية عن مدير المطار خالد عبداللطيف قوله، «أنه تم تحديد الرمز الخاص بالمطار، وتم التنسيق مع منظمة الطيران المدني بهذا الشأن، كما تم تحديد التردد وتسجيله لدى المنظمة الدولية».

وأشار الى ان العمل جار لتشغيل المطار رسمياً، وبدء توجيه واستقبال الرحلات الجوية التجارية منه وإليه بشكل منتظم خلال الأشهر القادمة.



مسام يعيد الحياة إلى 35 حقلاً ملغوماً في قطعبة



أعلن مشروع «مسام» لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام، أمس السبت، عن تأمين أكثر من ٣٠ حقل ألغام في محافظة الضالع.

وقال المشروع، إن الفريق «١٨ مسام» تمكن من تأمين ٣٥ حقلاً ملغوماً بالألغام والعبوات الناسفة عالية التأثير في مناطق الريبي، وشخب، والباطن، والقلعة، ووادي الحضرمي، وديبان، وباب غلق، في مديرية قطعبة التابعة لمحافظة الضالع.

وأضاف التقرير أن الفريق الميداني استطاع أيضاً نزع أكثر من ١,٥٠٠ لغم مضاد للأفراد، بالإضافة إلى ٤٠٠ عبوة ناسفة، وتأمين ٢١٠,٠٠٠ متراً مربعاً، وهي عبارة عن منازل سكنية ومزارع ومرعى وأغنام وطرقاً فرعية ورئيسية في المديرية، وهو ما جعل السكان يعودون إلى منازلهم وممارسة عملهم بعد حرمان دام سنوات.

وأوضح قائد الفريق ١٨ مسام إلى أن أكثر الألغام التي تم التعامل معها هي ألغام مضادة للأفراد، زرعت بجانب المنازل وفي المزارع، بشكل عشوائي، وهذه من الصعوبات التي واجهها الفريق.

وأكد عزم فريقه على إعادة الحياة إلى مديرية قطعبة، والاستمرار في العمل حتى يتم نزع كافة الألغام من المنطقة، وتأمينها بالكامل، ليتمكن السكان من العودة إلى منازلهم ومزارعهم بأمان.

150 ضحية للصواعق منذ بداية العام الجاري

إغلاق النوافذ والأبواب المعدنية والإبتعاد عنها، وإغلاق جميع إسطوانات الغاز، وفصل كلي لفيضات الألواح الشمسية عن البطارية.

كما شددت الجمعية على ضرورة الإبتعاد عن المسطحات المائية مثل البحيرات وحمامات السباحة، ومجاري المياه، لأن الماء يعد موصلاً جيداً للشحنات الكهربائية، وتجنب الاحتساء تحت الأشجار، لأنها موصلة قوي للشحنات الكهربائية.

قالت جمعية الهلال الأحمر اليمني، إن الصواعق الرعدية تسببت بمقتل وإصابة أكثر من ١٥٠ شخص في اليمن منذ مطلع العام الجاري ٢٠٢٣.

وأرقت الجمعية في تغريدتها بروشور تعريفى وتوعوي يتضمن نصائح يجب الإلتزام بها أثناء حدوث صواعق رعدية، تجنباً لمخاطر التعرض لها، وهي: إغلاق الهواتف المحمولة وفصل الهاتف الأرضي وعدم استخدامها بما في ذلك الإنترنت،



إيجاز

سعر الصرف، سعر الصرف

عَدَن	صَنَاء	صَنَاء
1402 1413	528 530	527 529
371 373	140.3 140.5	140 140.5

ejaznetwork

إيجاز

أكثر من 14 مناسبة طائفية حوثية تكلف كل مناسبة أربعة مليارات ريال

استشهاد زيد - يوم الشهيد - استشهاد الحسين - المولد الصومد - الصرخة - عاشوراء - الولاية - العام الهجري - القدس النكبة ١٨ سبتمبر - ميلاد الزهراء - مصرع حسين الحوثي مصرع الصماد

ويرفضون صرف مرتبات الموظفين

ejaznetwork